المبحث الثاني

دور الإدارة الفرنسية في المجالات العامة

أولاً: المجال الاقتصادي

كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في المغرب، نظراً لاستغلال فرنسا كل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية في المغرب لخدمة المجهود الحربي الفرنسي، ودول الحلفاء طوال أعوام الحرب[1].

إنَّ سياسة الإدارة الفرنسية التي اتبعتها في المغرب منذ إعلان معاهدة الحماية، لم تتغير وإنما استمرت السيطرة الاقتصادية للإدارة على المجالات كافة[2]، وكان قطّاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثر من 70% من سكان المغرب هو الأكثر تضرراً في أعوام الحرب، وكانت مشاركة المغاربة ضعيفة في القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة التي كانت تديرها الجالية الأوربية[3].

كان من نتائج هذه السياسة أن أهملت الإدارة الفرنسية القطاع الزراعي في المغرب، ولم تقم بإدخال أي نوع من الوسائل الحديثة في الزراعة، وأنها لم تحاول قبل عام 1945 تنفيذ أي مشروع لتوفير المياه لإرواء الأراضي الزراعية، إذ كان الاعتماد الرئيس في الزراعة على مياه الأمطار، الأمر الذي أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي، وبالتالي تعرض المغرب للمجاعة في تلك المدة[4].

بلغت مساحة الأراضي التي كان يزرعها الفلاحون المغاربة 4,645,000 هكتار عام 1939 ثم انخفضت إلى 3,950,000 هكتار عام 1941، ويعود السبب لهذا التدني في نسبة الأراضي المزروعة إلى المحصول الضعيف الذي لا يسد مصاريف إنتاج الفلاح المغربي الذي لم يحصل على أية مساعدة مالية أو فنية من الإدارة الفرنسية، فيضطر للجوء إلى طلب التسليف لشراء البذور والأسمدة، وغالباً ما كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم للمرابين والمضاربين[5].

---

(1) شارل عيسوي، تاريخ اقتصادي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة صليب بطرس، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، د.ت، ص159.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص218.

(3) Rene Gallissot Op.Cit., P.76.

(4) زاهر رياض، المصدر السابق، ص260-261.

(1) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص322.

شهدت أعوام الحرب العالمية الثانية تراجعاً ملحوظاً في زراعة الحنطة وإنتاجها في المغرب، فقد أدى الجفاف وقلة سقوط الأمطار أثناء الحرب إلى انخفاض كبير في إنتاج الحنطة الصلبة والشعير[1]، إذ هبط مردود الحنطة الصلبة من(60,35) قنطار للهكتار الواحد للمدة من(1921-1925) إلى(50,64) قنطار للهكتار الواحد للمدة من(1941-1945)، وكان إنتاج الحنطة المذكور أقل بكثير من الإنتاج المحلي، ففي الوقت الذي قلّت فيه نسبة الإنتاج الزراعي ازداد عدد السكان في المغرب[2]، وبما أن الحرب أوجدت استحالة لاستيراد الكمية المطلوبة من الحنطة لسد النقص الكبير الذي حصل في الإنتاج الزراعي، لذلك أصبح توفير المواد الغذائية مسألة صعبة، الأمر الذي أدى إلى حصول المجاعة في المغرب عام 1945[3].

أدى الانخفاض الكبير في إنتاج الحبوب إلى تعرّض عدد كبير من المغاربة إلى سوء التغذية لأنّ الحبوب تُشكل المصدر الرئيس للتغذية عند السكان، ولاسيما سكان البادية الذين يُكونون أربعة أخماس سكان المغرب، وهم يعيشون على محصول الأرض[4].

بلغ عدد الأشخاص الذين انخفض مستوى معيشتهم وعُرّضوا إلى سوء التغذية أثناء أعوام الحرب مليوناً ونصف من بين ثمانية ملايين أغلبهم من العمال المزارعين الكادحين الذين كانوا يُستَغلون بصورة غير إنسانية مقابل أجور قليلة لا تسد أيسر احتياجاتهم، إذ كانت تتراوح ما بين(35-50 فرنك) وهي لا تتناسب مع أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بشكل كبير في تلك المدة[5].

لم يقتصر تأثير الحرب على إنتاج الحبوب فحسب، بل انعكس على المحاصيل الأخرى، إذ تعرضت إلى الضرر أيضاً ومنها العنب الذي كان يُشكل مورداً مهماً للاقتصاد المغربي، وانحسرت المساحات المزروعة بالعنب إلى 22,000 هكتار عام 1943 بعد أن كانت 41,000 هكتار قبل الحرب، وفي أعوام الحرب تعرض هذا المحصول إلى تدني إنتاجه بسبب الجفاف، وإنتشار آفة الفيلوكسرا(نوع من قمل النبات) التي اجتاحت المغرب، وأثرت بشكل كبير على إنتاج العنب، فقد هبط إنتاجه إلى 233 ألف هكتولتر(1 هكتولتر = 100 لتر) عام 1945[6]، مع أن المزارعين

---

(1) Charles , Stewart , Op.Cit., P. 90.
(2) Rene , Galissot , Op.Cit., P. 98.
(4) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص323.
(5) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص162.
(5) Jaques Berque , Le Maghreb entre deux Guerres Edit du Seuil Paris , 1970. P. 267.
(6) Charles , Stewart , Op.Cit., P. 100.

المغاربة أظهروا مهارة كبيرة في إنتاج النبيذ الذي أصبح له سوق محلي جاهزة لكل ما أمكنهم إنتاجه، إلاّ أنه تقلص إنتاج هذا المحصول نتيجةً لسياسة الإدارة الفرنسية التي لم تتخذ أية إجراءات لمكافحة الأمراض والآفات الزراعية التي اجتاحت المغرب، أصبح المغرب يستورد النبيذ من الجزائر[1].

أما المزارعون الفرنسيون والأوربيون الذين تركز نشاطهم على زراعة الحبوب لاسيما(الحنطة اللينة) وهي نوع جديد لم يكن معروفاً عند المغاربة قبل فرض الحماية، ومحصول الذرة والبقوليات، فلم يتأثر إنتاجهم إلا بشكل قليل أثناء الحرب، فقد أظهرت زراعة البقوليات ثباتها وتضاعفت مساحات حقول الحنطة اللينة، والشعير، وكان ذلك الاستقرار في الإنتاج للمزارعين الفرنسيين نتيجةً لتعاون الإدارة معهم[2]، إذ كانت توفر لهم الاحتياجات الضرورية كافة، من المكائن والآليات الحديثة والأسمدة العضوية، فضلاً عن ذلك فقد قامت الإدارة بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للفلاحين الأوربيين لشراء المكائن والأسمدة، وبفائدة قليلة[3].

إنّ الإدارة الفرنسية أعطت مكافآت مالية للمزارعين الفرنسيين لاستصلاح الأراضي أو لزرع أشجار الزيتون، ومساعدات لشراء جرّارات غازية(يُستعمل الغاز في تشغيلها) أثناء مدة الحرب(1940-1944)، وقامت بتخفيض أثمان الآلات الزراعية المستوردة، وتخفيض أثمان الوقود[4].

أما الفلاح المغربي، فقد استمرت معاناته أثناء مدّة الحرب، ولم تُقدّم له الإدارة الفرنسية أية مساعدة مالية أو فنية، وبقي يحرث أرضه بالأساليب القديمة[5].

و عام 1944 قامت الإدارة الفرنسية على استحداث(مناطق لتجديد الزراعة) بهدف زيادة الإنتاج لتدريب الفلاحين المغاربة على الآلات الميكانيكية[6]، واستغلوا الفلاحين المغاربة وتحكموا بهم، ولم يقتصر عملهم على توجيه الفلاح وتدريبه على استعمال الآلات الحديثة لاستغلال الأرض، بل إنهم استغلوا الأرض، وجرّدوا الفلاحين الملاكين من أراضيهم، ولم يتحقق للفلاحين المغاربة أية فوائد، وكلفت تلك التجربة الميزانية المغربية نحو 1,638,028,000 فرنك، وكانت نتيجة التجربة هي

---

(1) Ibid., P. 101.
(2) Jacoues Berque , Op.Cit., P. 268.
(3) Ibid., P.269.

(3) إلبير عيّاش، المصدر السابق، ص177.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص279.

(55) زاهر رياض، المصدر السابق، ص262.

إحداث اراضٍ تجريبية في المغرب موسومة بالرفاهية يقصر عملها على قطع محدودة، وتتخذها الإدارة الفرنسية وسيلة للدعاية السياسية لتُخفي عن الرأي العام حالة الجهل والفقر التي كان عليها الفلاح,ن المغاربة في تلك المدة[1].

لم يقتصر تأثير الحرب على الإنتاج الزراعي للفلاحين المغاربة، بل امتد إلى الثروة الحيوانية التي تشكل أهمية كبيرة في معيشتهم، وقد تأثرت تربية المواشي نتيجةً لقلة المراعي التي أصبحت مقتصرة على الأراضي البور والمراعي الطبيعية والغابات والمستنقعات، إذ أن المراعي المستصلحة والمروية كانت نادرة، وكان اعتماد المغاربة في مراعيهم على مياه الأمطار بالدرجة الأساسية[2].

إنّ تغير المناخ وأعوام الجفاف التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية جعلت الفلاح المغربي يلجأ إلى تربية الماعز أكثر من الأغنام والأبقار، لأنّه أكثر قدرة على تحمل الجفاف والظروف المناخية، وقد تكبد مربو الحيوانات خسائر كبيرة نتيجةً للأمراض التي فتكت بالحيوانات، ولاسيما في المناطق الجبلية، ففي منطقة وجدة على سبيل المثال، كانت أعداد الأغنام والماعز 800 ألف عام 1942، وبحلول عام 1945 لم يبق منها سوى 120 ألف، وكانت في حالة سيئة[3].

أنّ الإدارة الفرنسية لم تقم بأية إجراءات لتحسين تربية الحيوانات، وفي إنشاء احتياطات العلف، وتوفير المراعي أثناء الحرب العالمية الثانية[4].

أدت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى حدوث خلل كبير في التوازنات المتعلقة بمعيشة الناس نتيجة لفرض الإدارة الفرنسية نظام المصادرة الذي زودت بموجبه فرنسا وجيوشها بالمواد الأساسية الضرورية في وقت كان الفرنسيون تحت السيطرة الألمانية[5] ف عام 1940 جرت مصادرة (5) ملايين قنطار من الحبوب، ولم يترك للمغاربة سوى (22,5) مليون قنطار في الوقت الذي كانت فيه حاجة السكان من الحبوب تنحصر ما بين 30-35 مليون قنطار[6].

لم تقتصر عمليات المصادرة على الحبوب فحسب، بل شملت أيضاً قطعان الماشية، إذ كانت الإدارة الفرنسية تعهد إلى بياطرة ومتخصصين بالتجوال في البوادي واختيار أجود الأبقار والأغنام لمساعدة الشيوخ والقواد، فبلغ عدد ما تم

---

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص107.

(2) إلبير عيّاش، المصدر السابق، ص245.

(3) Charles , Stewart , Op.Cit., P. 104.

(4) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص165.

(5) Brignon, Op.Cit.,p347.

(1) رويان بو جمعة، المصدر السابق، ص116.

تصديره من الأغنام إلى فرنسا نحو (70) ألف رأس عام 1941، و(200) ألف العام نفسه، وبلغ عدد الأبقار المصدرة (20) ألف عام 1941، ونظمت سلطات الإدارة جولات في البوادي لمصادرة الأصواف وتصديرها إلى فرنسا[1].

تسبب غياب المواد الأساسية بادخار تلك المواد وخزنها حتى يرتفع ثمنها وتباع بما كانت تساويه أضعافاً، وشاع بين الناس ما سمي بالسوق السوداء، وارتفعت أسعار المواد، فالسكر الذي كان ثمنه 3 فرنكات للكيلو عام 1939 ارتفع إلى 14 فرنك عام 1945، وكان يصل الادخار وبيع المواد الأساسية بالسوق السوداء إلى أرباح طائلة للبعض، وعانى الآخرون من صعوبة العيش[2].

إن زيادة عدد السكان وقلة الأراضي المستصلحة للزراعة، ولاسيما زراعة الحبوب، وانخفاض مردود الزراعة للفلاحين المغاربة أدى إلى تركهم الأرض، والهجرة باتجاه المدن[3]، واستقر معظم هؤلاء في أماكن بعيدة عن مراكز المدن التي تُسمى"مدن الصفيح"[4]، وكانوا يعانون من ظروف مادية وصحية سيئة في تلك المدن نتيجة للازدحام الشديد وقلة الخدمات فيها ممّا أدى إلى انتشار الأمراض التي فتكت بالأطفال والكبار[5].

أما الأوربيون والفرنسيين فقد تمركزوا في داخل المدن الجديدة المعدّة لهم ففي الدار البيضاء كانوا يملكون أكثر من 3500 هكتار، في حين لا يتعدى ما يملكه المغاربة 408 هكتار، وفي الرباط تصل إلى 932 هكتار مقابل 182 هكتار للمغاربة، والكثافة المتوسطة للسكان في هاتين المدينتين تصل في الهكتار الواحد بالتقريب إلى ما يأتي[6]:-

المدن	الأحياء الأوربية	الأحياء المغربية

(2) المصدر نفسه، ص116-117.

(3) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص120.

(3) Rene Gallissot , Op.Cit., P. 100.

(1) مدن الصفيح: سُميت بهذا الاسم لأنّ المساكن فيها تُبنى من الخشب والصفائح والحشائش، وتفتقر تلك المدن إلى أبسط مقومات الحياة، إذ تنعدم فيها الكهرباء، والماء قليل جداً، والغرف ضيقة ومظلمة، ويسكن فيها أسرة تُعيل بين طفل أو ثلاثة أطفال، أما أرضية الغرف فهي من التراب المطروق، وهي رطبة وباردة في الشتاء، وكانت أهم تلك الأحياء أو المدن توجد في (القنيطرة وعين السبع بالدار البيضاء وبن مسيك). البير عيّاش، المصدر السابق، ص304-305.

(2) المصدر نفسه، ص305.

(3) المصدر نفسه، ص306.

الدار البيضاء	100فرد	1,100فرد
الرباط	86 فرد	420 فرد

ومن الجدير بالذكر أنّ عدد من المغاربة جرى إحصاؤهم في الأحياء الأوربية في الدار البيضاء وهم فقط من البورجوازيين الأغنياء المسلمين واليهود، فضلاً عن التجار المسلمين المقيمين بها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إنّ القطاع الزراعي في المغرب تأثر بشكل كبير في الحرب العالمية الثانية نتيجةً لإهمال الإدارة الفرنسية للفلاح المغربي، ولم تقم الإدارة بأي إجراء لتطوير مشاريع الري وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة واستعمال المكائن والآلات الحديثة في الزراعة، وكان للظروف المناخية، وانعدام سقوط الأمطار تأثير واضح على الإنتاج الزراعي، وتذبذب كميات الإنتاج، ولاسيما في محاصيل الحبوب، الأمر الذي أدى إلى تفشي المجاعة والمرض بين الفلاحين المغاربة، وأدى انخفاض مردود الإنتاج للفلاحين المغاربة مقارنةً بتكاليفه إلى تركهم الأرض والهجرة إلى المدينة.

لم يقتصر تأثير الحرب العالمية الثانية على قطاع الزراعة فحسب، بل إن القطاعات الاقتصادية الأخرى تعرّضت هي الأخرى إلى التأخر، فعلى الرغم من وجود الثروة المعدنية المتعددة في المغرب، فإن القطاع الصناعي لم يتطور، وكان السبب في تدهور الصناعة المغربية أنّ الإدارة الفرنسية أهملت استغلال المعادن المهمة في المغرب مثل الكوبالت والحديد والمنغنيز والنفط، وبقيت وسائل استخلاص هذه المعادن قديمة جداً والأدوات المستعملة قديمة وغير صالحة[1].

ومن العوامل المهمة التي أدت إلى تخلف الصناعة في المغرب أنها كانت تعاني من التبعية الاقتصادية لفرنسا التي كرّست هذا القطاع المهم لخدمة مجهودها الحربي في أثناء مدة الحرب، إذ أرغمت المغرب على تصدير المواد الأولية بثمن قليل ثم شرائها من جديد بعدما تصنع، وبذلك كان التجهيز الصناعي قليلاً، ولم تقم في المغرب صناعة متطورة[2].

تعرضت الصناعات المغربية لإهمال الإدارة الفرنسية، ولاسيما الصناعات الحرفية التي تُشكل مصدراً مهماً في معيشة ثلث السكان المغاربة في المدن، فقد كانت تلك الصناعات كالسجاد والجلود والفخاريات والسروج والمصنوعات النحاسية

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ص22.

(2) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص124.

هي السلع الأكثر استعمالاً عند المغاربة، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ومن السهل تدريب الأيدي العاملة عليها[1].

ونتيجةً دخول البضائع الفرنسية والأجنبية المستوردة إلى المغرب، وعدم مسايرة المنتوجات القديمة لها، فقد اضطر المواطنون المغاربة إلى ترك مصنوعاتهم الرخيصة واستيراد البضائع الفرنسية الباهظة الثمن[2].

أدت سياسة الإدارة الفرنسية الاقتصادية أثناء الحرب إلى انهيار سوق المنتجات التقليدية المغربية، فقد قلَّ الطلب على السلع الحرفية، وأصبح الناس ينظرون إليها بأنها سلع كمالية وليس ضرورية[3].

كان لسياسة الإدارة الفرنسية أثر في تراجع الصناعات الحرفية وانحسارها، إذ فقدت مدينة فاس 60% من الدباغين و50% من النساجين، ولم تتمكن هذه الصناعة أن تواكب التقنيات الحديثة[4]، إذ عانى العمال والحرفيون المغاربة من البطالة الحادة بسبب قلة فرص العمل والتشغيل، ولم تقم الإدارة بإعادة تدريب وتشغيل العمال الفائضين في الصناعة التقليدية، وبما أن الدخول في الحرف كان حراً وسهلاً، فإن الخروج منها كان صعباً[5]، وتعلق أغلب الحرفيين بحرفهم القديمة، وأصبحوا يعملون بأجور منخفضة في المصانع الخاصة بالفرنسيين، والأوربيين الذين كانوا يعيشون في المدن الكبرى ويسيطرون على المشاريع الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة[6].

في الوقت الذي أهملت فيه الإدارة الفرنسية الصناعات التي تحقق الربح للوطنيين المغاربة، فإنها ركزت جهودها لتنمية الصناعات الخفيفة التي تلبي حاجات المستوطنين الفرنسيين مثل الصناعات الغذائية والبناء[7].

وعلى الرغم من توافر المعادن المهمة في المغرب كالحديد والفوسفات والفحم والمنغنيز، فإن الإدارة الفرنسية لم تهتم بالصناعة الثقيلة، فلم يكن في المغرب إنتاج للحديد والصلب والفولاذ، والشاحنات والجرّارات، لأن مثل هذه الصناعات تتطلب مواد ضخمة، أو تدريب أيدي عاملة مؤهلة، وتوفير رأسمال كبير لتمويل تلك الصناعة، وعانت الصناعات الثقيلة من شلل تام أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد

---

(1) Rene Gallissot , Op.Cit., P. 101.

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص23.

(3) Charles Stewatrt , Op.Cit., P. 130.

(4) Rene Gallissot , Op.Cit., P.102.

(5) Charles Stewatrt , Op.Cit., P.136.

(5) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص166.

(6) إلبير عيّاش، المصدر السابق، ص308.

استغلت الإدارة الفرنسية كل المعادن والموارد المهمة في المغرب للاستعمالات العسكرية فقط[1].

أما فيما يخص التجارة، فقد احتلت فرنسا مكانة مهمة في تجارة المغرب، ولاسيما في المستعمرات، إذ أن المغرب كان يحقق ثلث تجارته مع فرنسا تقريباً (36%) عام 1939[2]، وحدت الإدارة الفرنسية من تعامل المغرب مع دول العالم، ولاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية، وأعطت الإدارة الأسبقية لرؤوس الأموال الأجنبية في كل المرافق الاقتصادية في المغرب، وسيطر التجار الفرنسيون والأوربيون على المشاريع التجارية والمالية الكبيرة كافة، ولم يكن هناك أي اهتمام باحتياجات المغرب المهمة من المواد الأولية الضرورية للنهوض بالقطاعين الصناعي والتجاري[3].

أدت تبعية المغرب الاقتصادية لفرنسا، وضعف تمويل البلاد بالعملة الأجنبية إلى انخفاض قيمة العملة المغربية، إذ تأثر الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفرنك المغربي معادلاً للفرنك الفرنسي، ممّا أدى إلى التضخم المالي وارتفاع الأسعار في المغرب[4].

كان من نتائج سياسة الإدارة الفرنسية أثناء الحرب انخفاض النشاط التجاري والصناعي في المغرب، فقد انخفض نشاط البناء في المدن، والأنشطة التجارية وعمليات نقل البضائع شملها الركود أيضاً، وبالتالي ازداد عدد العاطلين عن العمل والحرفيين المفلسين، ودفعت البطالة بعض المغاربة من العاطلين إلى ترك بلادهم، والسفر إلى الدول المجاورة وإلى فرنسا بحثاً عن العمل[5].

هكذا نجد أن المغرب تأثر بالحرب العالمية الثانية من الناحية الاقتصادية نتيجةً لسيطرة الإدارة الفرنسية على قطاعي الزراعة والصناعة، وسيطرت شركات الدول المحتلة على تجارة المغرب الخارجية، وتسخيرها لكل الموارد المغربية من المنتجات الزراعية، والثروة المعدنية لخدمة أغراضها العسكرية في تلك الحرب دون تنميتها داخل المغرب، وكان من نتائج تلك الحرب انتشار الأمراض والبطالة بين سكان المغرب.

---

(1) المصدر نفسه، ص309.

(2) Charles Stewatrt , Op.Cit., P.139.

(3) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص168.

(4) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص202.

(1) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية، ص335.

ثانياً: في المجال الاجتماعي

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار المجاعة في المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية إلى التدني في كل جوانب الحياة الاجتماعية في المغرب[1]، وكان للفقر وسوء التغذية أثر في انتشار عدد من الأمراض والأوبئة في المغرب، ولاسيما في الجنوب، إذ ازدادت نسبة المصابين بمرض التراخوما(الرمد الحبيبي) من 60-70%، وانتشر مرض التدرن بشكل كبير، وأصبح يمثل المشكلة الأولى للمسؤولين عن شؤون الصحة في المدن المغربية كافة، في حين كان هذا المرض لا يُشكّل قبل الحرب سوى نسبة قليلة في المغرب[2].

لم تقم الإدارة الفرنسية بدور إيجابي للحد من المشاكل الصحية والقضاء على الأمراض المعدية في المغرب، إذ خصصت 5,8% فقط من الميزانية العامة للقطاع الصحي، وكانت حصة المستشفيات المغربية قليلة جداً[3].

وبقي عدد المستشفيات في المدن والقرى المغربية قليلاً لا يتناسب مع عدد السكان، وأن عدد الأطباء كان قليلاً جداً، إذ كانت نسبة طبيب واحد لكل(20) ألف مواطن في المغرب، وهي نسبة غير كافية تماماً[4].

كان من نتائج قلة الأطباء والعناية الصحية، بسبب البرنامج المتعمد المقصود من الإدارة الفرنسية في المغرب، ازدياد حالة الفقر وأمراض سوء التغذية والتيفوئيد والحمّى التي فتكت بالمواطنين المغاربة، فقد ازدادت نسبة الوفيات أثناء الحرب عند الأطفال من (20-25%)[5].

أما عن الواقع الصحي في المنطقة التي يسكنها المستوطنون الفرنسيون فكان أفضل، فلم يتأثروا بظروف الحرب، إذ كانت الإدارة تهتم بالمستشفيات الخاصة بهم، وكان عدد الأطباء يتناسب مع نسبة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين وكان ما يُصرف من الميزانية العامة للمستشفيات الفرنسية أكثر من المغربية[6].

وممّا يؤكد أن الواقع الصحي للجالية الأوربية كان أفضل منه عند المغاربة، أن الأمراض المعدية والأوبئة لم تنتشر بينهم إلا بنسبة قليلة، ولم يعانوا من نقص في

---

(2) أحمد رمزي، الاحتلال الفرنسي في شمال أفريقيا، المطبعة النموذجية، لبنان، د.ت، ص48

(2) Rene Gallissot , Op.Cit., P.39.

(4) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص202.

(4) Jacoues Berque , Op.Cit., P. 331.

(5) Rene Gallissot , Op.Cit., P. 75.

(3) أحمد رمزي، المصدر السابق، ص50.

التغذية، وكانت نتيجة ذلك أن قلّت نسبة الوفيات إلى 0,78% ونسبة الولادات كانت 26%، وإن هذه النسب تُفسر ازدهار الحياة الأوربية، وأهمية الوضع الاجتماعي لها عند الإدارة الفرنسية[1].

ويشير الكاتب الفرنسي جان سيمون في كتابه (المغرب في فترة المحنة)، أنه في الوقت الذي كان المغرب يعاني من المشاكل الصحية، والاجتماعية من جرّاء ضعف المستوى المعيشي للشعب، وكثرة الأمراض، والحالات المزرية لسكن العمال الكادحين، والنقص في خدمات الصحة في المدن والأرياف، وقلة عدد الأطباء والممرضات، فإن المسؤولين الفرنسيين كانوا يميلون إلى بناء المرافق والأبنية الحكومية الضخمة، وربما كان ذلك لإبهار الزائرين والسوّاح الأجانب[2].

وللحد من خطر المجاعات والأوبئة، اتخذت الإدارة الفرنسية عدة إجراءات كان أهمها، العمل بنظام جديد لتوزيع المواد الغذائية،عرف بنظام التموين الذي عرفب (البون)، وهو نظام اقتضى تقنين المواد الأساسية وحصر الكميات الموزعة على الأشخاص، إلاّ أن هذا النظام لم يخفف من المشاكل الاجتماعية للمواطنين المغاربة نظراً لتلاعب التجار في نسب المواد الغذائية المحددة، فضلاً عن تجاوزات المتنفذين في الإدارة الفرنسية، واستغلال نفوذهم للتلاعب بكميات المواد الغذائية الموزعة على المواطنين[3].

تأثر قطاع التعليم في أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ قلّت أعداد الطلبة المغاربة في المدارس الابتدائية والثانوية، والجامعية، عام 1945 لم يكن عدد الأطفال المغاربة المسجلين في المدارس الابتدائية يتجاوز (41,490) طالباً، أما في المدارس الثانوية فقد كان (1,003) طالب، وكان عدد الخريجين من الطلاب المغاربة في الجامعات منذ فرض الحماية وإلى عام 1945(3 أطباء، 6 محامين، 6 مهندسين زراعيين)، وهي نتائج هزيلة تكشف عن تردي واقع التعليم الفرنسي في المغرب أثناء الحرب[4].

من ناحية أخرى استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها العنصرية تجاه المواطنين المغاربة، فقد شددت من إجراءاتها في تقييد حرية الصحافة، واستمرار الاعتقالات التعسفية والأحكام بالسجن على الوطنيين، ومنع حرية التجوال داخل

---

(4) نقلاً عن: آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص204.

(2) Jean Et Simonne , Lacotiere, Magreb dans Laclamitae, paris, 1979, P. 67.

(3) Jean Et Simonne , Op.Cit., P. 69.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص27.

البلد، وأظهرت الإدارة عدم احترامها للحريات العامة، فضلاً عن عدم المساواة في التعامل بين المواطنين[1].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن تأثير الحرب العالمية الثانية على المواطنين المغاربة كان كبيراً في كل نواحي الحياة الاجتماعية، وانعكست الأوضاع الاقتصادية السيئة وانتشار المجاعة وسوء التغذية على الواقع الصحي، إذ انتشرت الأوبئة والأمراض في المدن والقرى المغربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين المغاربة، وتأثر التعليم أيضاً، إذ انخفضت نسبة المتعلمين بشكل كبير في المغرب، وكان تأثير الحرب على المستوطنين الأوربيين والفرنسيين طفيفاً جداً أثناء مدة الحرب، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري التي مارستها الإدارة الفرنسية، إذ واصلت اهتمامها بتقديم الخدمات للجالية الأوربية في كل المجالات الاجتماعية، في حين أهملت أبناء المغرب وقامت بتجنيد عدد كبير منهم للالتحاق بالجيش الفرنسي في الحرب التي لم يكن فيها للمغاربة أي مكسب.

(1) Jean Et Simonne , Op.Cit., P. 69.